العرب
الأربعاء 2020/04/08
السنة 42 العدد 11671

العالم من كارثة الوباء إلى كابوس البطالة

سجن كورونا يفرض على الناس بطالة قسرية

يقاوم العالم بأسره تفشي فايروس كوفيد- 19 الذي بدت نتائجه الوخيمة مفاجئة لجميع الدول دون استثناء. وفي الوقت الذي تكابد فيه الإطارات الصحية للخروج بأخف الأضرار البشرية، تعكف في المقابل مراكز الدراسات والمؤسسات الدولية على البحث في التداعيات الاقتصادية لهذه الكارثة التي يبدو أنها ستفرض على الأرض حالة بطالة مستفحلة ستزيد في مفاقمة الأزمة، خاصة أن الوباء ضرب الوظائف في كل الدول الغنية والنامية والفقيرة وسط هلع من اتساع نطاق التسريح من قبل الشركات والقطاع الخاص.

في حضرة كورونا الكل مجبر على البطالة

تونس – يحتفل العالم منذ أكثر من قرن في كل يوم غرة مايو من كل عام بالعيد العالمي للعمال، لكن هذا الموعد المعتاد الذي لم يعد يفصلنا عنه سوى بضعة أيام سيكون مغايرا في عام 2020 بحكم ما أملته إكراهات تفشّي وباء كورونا الذي أجبر الناس على العزلة بعدما اتخذت كل الحكومات إجراءات متشدد بفرض الحجر الصحي أو حظر التجوال العام.

وتدفع كل التداعيات الاقتصادية الوخيمة جرّاء هذه الكارثة الصحية إلى تخيّل شكل العالم ما بعد الأزمة، خاصة في ما يتعلق بأعداد العمّال الذين سيجدون أنفسهم في حالة عطالة قسرية لم تكن باختيارهم.

وفي هذا الصدد، كشفت كل تقارير المؤسسات الدولية ذات الصلة بملف العمل عن أرقام مرعبة تخصّ معدلات البطالة المرتفعة في العالم بأسره في ظل تفشي فايروس كورونا في كل الدول بلا استثناء حتى تلك التي تملك اقتصادات عتيدة وموارد مالية ضخمة.

ولئن يرى الخبراء أن الدول الغنية بإمكانها أن تتجاوز مطب البطالة ولو بصفة مؤقتة بالنظر إلى قدرتها على إعداد برامج حماية اجتماعية ومساعدات لمن أجبروا على سجن الوباء، فإن جلهم يطرح تساؤلات موازية عن صمود الدول النامية والفقيرة على تحمّل هذا العبء.

مرحلة الغموض

في المقابل، أخذت مؤسسات أخرى وعلى رأسها منظمة العمل الدولية التي أجبرت بدورها على تأجيل مؤتمرها الذي كان من المقرر إجراؤه 25 مايو إلى 5 يونيو من العام الجاري تفكر بوضع مخططات استراتيجية ودراسات لمعرفة الكلفة التي سيدفعها العالم في ما يخصّ سوق الشغل مستقبلا. وقالت المنظمة الشهر الماضي إنه قد يُفقَد ما يقرب من 25 مليون وظيفة على مستوى العالم نتيجة وباء كورونا، لكن هذه التقديرات تبدو متفائلة كثيرا، في ظل تفشي الوباء حول العالم وتعاظم خسائره التي انتقلت من خانة المليارات من الدولارات إلى خانة التريليونات.

وبتقدّم تفشي الوباء المؤسسات الدولية تعديل الرقم، فالاتحاد الأفريقي مثلا أكد قبل أيام أن نحو 20 مليون وظيفة في أفريقيا، باتت مهددة بالدمار الذي سيلحق بالقارة إذا استمر الوضع الحالي. ويدعم تلك التوقعات انكماش اقتصادات أفريقيا، وتهاوي الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات الخدمية كالسياحة وغيرها.

وفي الوقت الذي وجّهت فيه كل الأنظار إلى تداعيات الوباء على الدول النامية وجد الآلاف من العاملين لحسابهم الخاص في أنحاء أوروبا أنفسهم بلا عمل بين عشية وضحاها جرّاء قرار الحكومات إغلاق المتاجر وإلغاء المناسبات وحظر التجمّعات للحدّ من تفشي فايروس كورونا المستجد.

وتعدّ هذه الفئة من العمل في أوروبا من أكثر الشرائح الاجتماعية التي تأثرت بشدة بالأزمة الاقتصادية الحالية، رغم أن بعضها حصل على مساعدات من الحكومة بينما لا تزال أخرى قيد الانتظار.

وفقد أكثر من مليون أوروبي وظائفهم خلال أسبوعين مع دخول القارة في حالة إغلاق شبه كامل، كما فقد نحو مليون موظف وظائفهم في إسبانيا منذ منتصف شهر مارس الماضي.

وضرب الوباء، الوظائف في العديد من دول آسيا وأميركا اللاتينية وغيرها من دول العالم وسط هلع من اتساع نطاق التسريح من قبل الشركات والقطاع الخاص.

وأجبر الوباء أيضا العديد من المهن الأخرى على العطالة حيث أعلنت مغنية الأوبرا الألمانية آنا لويز أوبيلت عن إلغاء جميع الحفلات المقرّرة في أبريل على خلفية وباء كوفيد- 19.

> على الدول الاستعداد للتعامل مع أزمة البطالة باعتبارها الأعقد والأكثر تكلفة على الحكومات خلال السنوات المقبلة

وقالت المغنية البالغة من العمر 35 عاما "فكرت في نفسي: يا إلهي لا أملك أي أموال، كيف سأعيش في الأشهر المقبلة؟". وكان جدول مواعيد أوبيلت حافلا بالحفلات المقررة في الكنائس مع اقتراب عيد الفصح. وبعدما علمت بحزمة مساعدات اقتصادية أطلقتها حكومة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تتجاوز قيمتها تريليون يورو (1.1 تريليون دولار)، سارعت أوبيلت لطلب المساعدة.

وأقرّت بأن التوتر غلب عليها لبضع لحظات عندما رأت أن هناك نحو 140 ألف شخص سبقوها في محاولتها الأولى لملء استمارة عبر الإنترنت لطلب المساعدة. وقالت "لكنني قلت لنفسي هناك ما يكفي للجميع. يجب أن ينجح الأمر".

وقالت "مساء الثلاثاء، وصلتني رسالة بالبريد الإلكتروني للتأكيد بأنه تم تحويل الأموال إلى حسابي في البنك"، في إشارة إلى 5000 يورو خصصتها لها الحكومة لمساعدتها على مدى ستة أشهر.

وأضافت "أنه أمر رائع إنهم قرروا بشكل سريع للغاية. يفترض أن يكون المبلغ كافيا لنصف سنة، إنها مساعدة صغيرة لكنها جيّدة".

من جهتها، حُرمت الفنانة الأسترالية المقيمة في برلين أنتو كرايست كذلك من أيّ دخل عندما فرضت ألمانيا العزل التام. وقالت "أنا فنانة كل يوم. لكنني أحصل على المال من خلال تنظيم ورشات عمل مع الأطفال، وأعمل في ناد حيث لدي عقد صغير مع القائمين على النادي، ويدفعون لي مبلغا ضئيلا يبلغ حوالي 400 يورو كل شهر، لا يكفي حتى لسداد فواتيري".

وبعدما سمعت بخطة المساعدة التي أطلقتها الحكومة، سارعت كرايست بتقديم طلب، حيث قالت "لم نحصل على الموافقة خلال أربعة أيام فحسب، بل وصلت المساعدة كذلك فورا. أعتقد أن ألمانيا مذهلة". لكن في دول أوروبية أخرى، لا يبدو الوضع بهذه السلاسة، فمثلا حرمت سارة ماتيوزي التي تدير ثلاث شقق وسط روما يتم تأجيرها عبر موقع "إير.بي.إن.بي" من أي دخل بعدما هجر السيّاح البلد الذي تحوّل إلى بؤرة لفايروس كورونا المستجد.

ووجد ثلاثة أشخاص من أميركا الجنوبية كانت توظفهم لتنظيف الشقق أنفسهم بلا عمل كذلك. وقالت "طلبت 600 يورو كمساعدة من الدولة للعاملين على حسابهم الخاص"، مشيرة إلى أن لديها التزامات مالية وعليها دفع إيجار منزلها.

وكانت ماتيوزي بين أوائل الذين تقدموا بطلب لدى "المؤسسة الوطنية للضمان الاجتماعي" في الأول من أبريل. وقالت "ردوا بعد 24 ساعة ليقولوا لي إنهم سيعطونني رقما.. أعتمد فعلا على هذه المساعدات".

ووجدت البيروفية سيسيليا غاسبار (52 عاما) التي تعمل في تنظيف مكتب في روما نفسها كذلك عاطلة عن العمل، حيث سعت إلى الحصول على بطاقات تموينية من السلطات المحلية لتتمكن من تأمين حاجياتها اليومية، بما في ذلك حاجيات ابنتها حديثة الولادة.

وبعدما ملأت "استمارة معقّدة للغاية"، أبلغت بأنه ستصلها رسالة نصية على هاتفها لتزويدها بتفاصيل بشأن كيفية الحصول على بطاقتها التموينية. وقالت "أنا مؤهلة للحصول عليها كوني خسرت وظيفتي في التنظيف التي تمكّنني من تغطية نفقاتي".

لكن حتى هذه المساعدة لن تصل قبل التاسع من أبريل بينما لم تحصل غاسبار بعد على أي تفاصيل بشأن كيف وأين سيكون بإمكانها الحصول عليها؟

أرقام مفزعة

بعيدا عن أوروبا، أدى أيضا تفشي فايروس كورونا إلى تسريح 10 ملايين أميركي من العمل في غضون أسبوعين، في أسرع انهيار شهدته سوق العمل في الولايات المتحدة على الإطلاق.

ويرجّح الخبراء أن تصل البطالة في الولايات المتحدة إلى مستويات لم تشهدها البلاد منذ الكساد الكبير، مع تراكم الأضرار الاقتصادية الناتجة من الوباء. ويدعم الخبراء تصوّرهم هذا بالاستناد على ما تمّ تسجيله من إعانات حصل عليها العمّال الذين اجبروا البطالة من الحكومة في مستوى قياسي جديد بعد شهور من استقرار المعدل عند أقل مستوياته، فيما يقرب من نصف قرن. وحسب الأرقام سُجِّل 6.6 مليون طلب إعانة بطالة جديد، بالإضافة إلى 3.3 مليون في الأسبوع الماضي.

وأظهرت بيانات وزارة العمل الأميركية، استغناء الشركات عن 701 ألف وظيفة خلال شهر مارس الماضي، في أكبر هبوط للوظائف منذ الأزمة المالية العالمية في العام 2008. ولمواجهة أزمة البطالة، رصدت الدول مليارات الدولارات للحفاظ على الوظائف ومساعدة العاطلين عن العمل، فرنسا أعلنت مثلا أنها تعتزم إنفاق 11 مليار يورو على خطة لإبقاء العمال في وظائف جزئية.

وأعلنت ألمانيا عن برنامج لتعويض الأجور المفقودة، وتكرر الأمر في بلدان عديدة، منها كندا وبريطانيا والنرويج وإيطاليا وإسبانيا وغيرها.

ومع عدم ظهور مؤشرات على احتواء الوباء وفي ظل هذه الأرقام المرعبة التي يمكن أن ترفع عدد العاطلين من العمل إلى حاجز الـ50 مليونا، فإنه بات على الدول الاستعداد من الآن للتعامل مع أزمة البطالة باعتبارها الأعقد والأكثر تكلفة وضغطا على الحكومات خلال السنوات المقبلة.

كورونا سؤال أخلاقي قبل أن يكون سياسيا واجتماعيا

حكيم مرزوقي
كاتب تونسي

أكسسوارات كالكمامات والأقنعة والقفازات، اكتسى ـ مع كورونا ـ رمزية تاريخية ستخلدها الأجيال وتجلّها أكثر بكثير من بدلات وخوذات وأسلحة القتال العسكري التي طالما أقيمت لها النصب التذكارية في سجلات الشعوب التي تمجد مسيراتها التحريرية. ضريح الجندي المجهول الذي ستوضع فوقه أكاليل الزهور بعد الانتصار على الوباء، وتنقد فيه شعلة الكرامة الإنسانية، لن يكون إلا للأطباء والممرضين والمسعفين الذين احتلوا الصف الأول في التصدي لهذا العدو الأعمى.

أصحاب البدلات الخضراء من المجندين في الحروب والمعارك والنزاعات، لم يكونوا كلهم على قلب رجل واحد، إذ فيهم المتحزب والمتعصب والانكشاري والانتهازي والخائن، أمّا أصحاب البدلات البيضاء من المتصدين للأوبئة في المستشفيات وفضاءات الحجر الصحي، فيجتمعون على قسم أبقراط، ويمارسون عقيدة نكران الذات، في أرقى وأخلص معانيها.

الأطقم الطبية الواقفة على الخطوط الأمامية في الحرب على كورونا، أبدت ـ وفي مختلف مدن العالم ـ بسالة لا توصف، لكنها محكومة بظروف وإمكانيات لوجيستية، تتحكم فيها معطيات تتعلق بدرجات التطور العلمي والاقتصادي، مستويات الوعي الاجتماعي.. وكذلك الصراعات الخفية والسياسات الإقليمية والدولية من أوسع أبوابها. تبدأ حكاية هذه السياسات التي تسعى لتحويل الوجهات والركوب على النشاطين العلاجي والإسعافي، بفرض أسلوب تفاضلي وتمييزي إزاء التعامل مع الوباء من حيث الفئات العمرية، هذا بالإضافة إلى سياسة إعلامية تعتمد التكتم حينا، والتلاعب بأرقام المصابين والهالكين والمتعافين أحيانا أخرى.

إنه نوع من "الإعلام الحربي" الذي يرافق الحروب عادة، ويخلط بين رفع المعنويات من جهة، والتصريح بحقيقة الوضع الميداني من جهة أخرى.

> المستقبل الذي ينتظر البلدان القوية اقتصاديا والمتضررة من كورونا غامض ويلزمه وقت طويل للتدارك

الأطباء في مثل هذه الحالات، يتمزقون بين واجبهم العلمي ذي البعد الإنساني، ومراعاة ظروف العمل في البلد الذي يمارس فيه نشاطه، عدا عن حقائق ومقتضيات تفرضها أولويات منطقية ـ أو شبه منطقية ـ من ناحية من هو المريض الأجدر بالتعافي من غيره. الوباء يحصد أرواح العشرات بل المئات يوميا، والوقت لن يتحمل الإطالة في النقاشات ذات الطابع الأخلاقي.. التلكؤ قليلا، يمنح الفرصة للفايروس بالقضاء على المسنين وغير المسنين على حد سواء، فمن الأولى بإنقاذه وفق تزاحم المعايير الصحية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية؟

كل هذا يحدث في ظروف "غير صحية" للكوادر الصحية العاملة في جبهة مقاومة كورونا. وفي هذا الصدد، أوردت صحيفة تايمز البريطانية، بداية ظهور الفايروس وانتشاره، في تقرير من ووهان، مهد الوباء القاتل، أن طبيبا صينيا كبيرا أماط اللثام عن "الحقيقة المروعة" بشأن الظروف القاتمة التي تكافح فيها الكوادر الطبية فايروس كورونا.

حكى الطبيب ويدعى بينغ زيونغ، الذي يعمل بمستشفى تابع لجامعة ووهان بوسط الصين، قصصا عن بسالة الطواقم الطبية في المدينة المنكوبة، كاشفا عن أن نحو ألف منهم أصيبوا بالعدوى، وكيف أن السلطات المحلية حاولت التضييق عليهم في التصدي للأزمة. وترى الصحيفة البريطانية أن صراحة بينغ، في حديثه عن تستر النظام عن الوباء عند أول ظهوره يأتي بينما يعتمل الغضب ويسود الحزن أرجاء الصين على وفاة الطبيب الصيني لي وينليانغ، أول من حذّر من انتشار فايروس كورونا.

الآن وقد غزت هذه الجائحة العالم، ولم تعد تفرق بين نظام شيوعي وآخر رأسمالي، ظهرت ملامح خيارات استراتيجية تلتقي حولها وتتفق القوى العظمى ذات الاقتصاد المنكوب.

هذه الخيارات التي تشبه بتر الأطراف التالفة، أو قلع الأضراس التي نخرها السوس، على أقل توصيف، تتمثل في الأسئلة التالية: إذا كان الضرر حاصلا لا محالة، فبمن نضحّي، ومن الأولى بالعناية به والحفاظ عليه؟ من الأجدر بإنقاذه: مسنّ يتقاضى راتبا تقاعديا من الصناديق الاجتماعية ويثقل كاهل الدولة أم شاب في مقتبل العمر، ما زال جاهزا للعطاء والابتكار؟ ولكن نسبة المسنين كبيرة في المجتمعات الغربية، وارتفاع معدلات الأعمار في تزايد وسط منجزات علمية وطبية هائلة، فهل من المعقول أن نضحي بغالبية لأجل أقلية؟ تمهلوا.. إن لدينا كما هائلا من المهاجرين الشبان المتخرجين من بلادهم، ولم نصرف عليهم سنتا واحدا.. فلم لا نتدبر الأمر وقد جاءتنا اللقمة سائغة؟

المستقبل الذي ينتظر البلدان القوية اقتصاديا، والمتضررة من كورونا، غامض، قاتم ومخيف، ويلزمه وقت طويل للتدارك والتعويض عن الخسائر والأضرار، وليس من طبيعة هده الحكومات أن تنظر أمام أنوفها في التخطيط لمستقبل أجيالها كما يحدث في بلدان العالم الثالث ذات المعالجات الارتجالية، لذلك يبدو أنها اتخذت القرار، وأوعزت لأجهزتها الطبية والوقائية بالتصرف مثلما يفعل الجنرالات أثناء المعارك الحاسمة.

يبدو هذا واضحا في تصريحات زعماء الدول القوية، وإن كان ذلك بدرجات متباينة، تحكمها هوامش أخلاقية وإنسانية، لكنها غير وازنة أمام الاقتصاد.. وما أدراك ما الاقتصاد.

كل الجهات والمنظمات الدولية تسعى لحفظ ماء الوجه والحفاظ على الحد الأدنى من الوازع الإنساني كي لا يقال إنها مأمورة وتخضع لإملاءات ثم أنها تخشى على نفسها من استقواء دولة عليها كما هو الحال مع منظمة الصحة الدولية في علاقتها مع الصين. الاستعداد للتضحية بكبار السن من أجل مستقبل مضمون، أمر لم يعد مخفيا، وظهر على لسان أكثر من سياسي غربي، وإن كان دونالد ترامب، أكثر "وقاحة" من غيره، الأطباء بدورهم يتفهمون ذلك، وإن كان حتى بدافع إعطاء فرصة حياة أطول لمن عاشها بشكل أقصر أو حتى مقولة "الحي أبقى من الميت أو نصف الميت".

لكن كاتبا مثل البريطاني فانس كابل، يقول في الإندبندنت: أنا أفهم ذلك، ففي إيطاليا، كان على الطاقم الطبي المعرّض للمضايقة بشكل كبير أن يستخدم الأسرّة القليلة وأجهزة الإنعاش للشباب عوض كبار السن. وكان محقّاً في ذلك.

ويضيف كابل "أما بالنسبة إلى هيئة الصحة البريطانية الخاصة بنا، فقد تصل إلى الوضع ذاته بعد مدّة ليست طويلة"، مستدركا "لكن تلك المسؤولية الرهيبة يجب ألاّ تقع على عاتق الكادر الطبي فقط".

خلاصة القول إن فايروس كورونا المستجد، سؤال أخلاقي قبل أن يكون معضلة اقتصادية وسياسية.. ولطالما تباعدت السياسة على الأخلاق، لكنهما يمكن أن يجتمعا ويتفقا على أساس أن السياسة هي مبدأ مسؤولية الفرد إزاء المجموعة، والأجيال القادمة مثل حكاية سيدة مسنة بلجيكية ضحت بحياتها من أجل إنقاذ مريض بفايروس كورونا المستجد في سن أصغر، حيث رفضت استخدام جهاز التنفس الصناعي المخصص لها بعد إصابتها بفايروس كورونا.